دراسة لجامعة الروح القدس تعرض المشاكل والحلول الإصلاحات وضرورة عمل القطاعين العام والخاص معاً

أنجز عدد من متخرجي كليّة إدارة الأعمال في جامعة الروح القدس – الكسليك، يتقدّمهم جاد يمّين وريتا سلامة، دراسة حول "الأزمة الاقتصادية والمالية في لبنان: المشاكل الأساسية والخطة الاصلاحية"، بإشراف عميدة الكليّة الدكتورة دانييل خليفة.

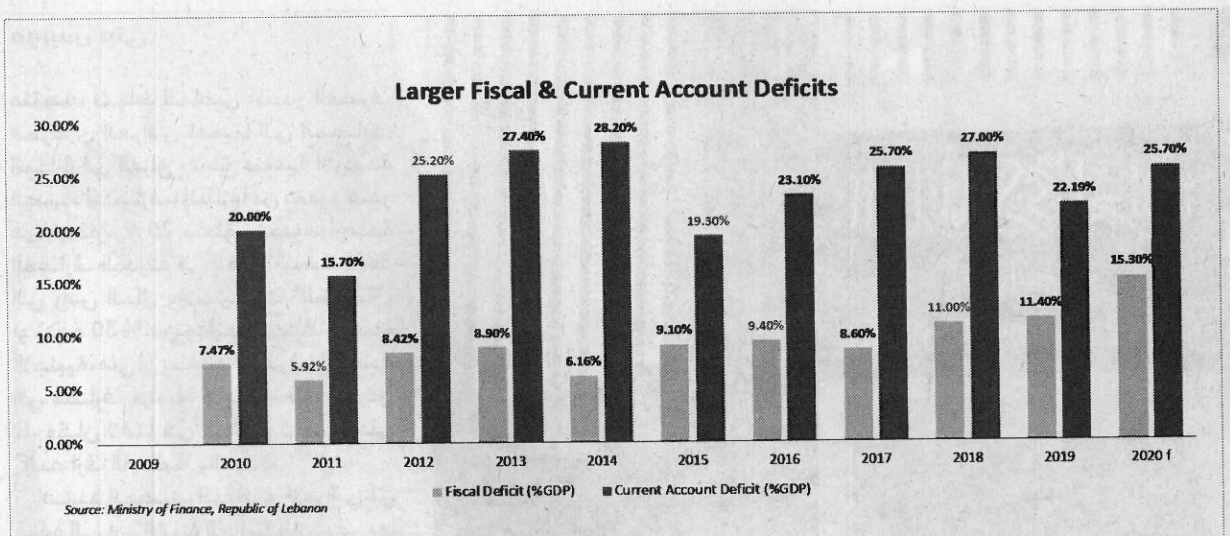

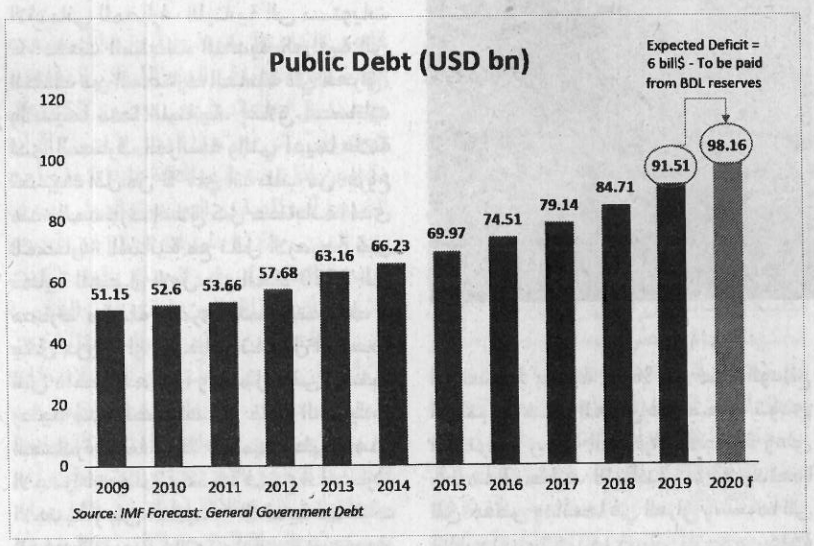

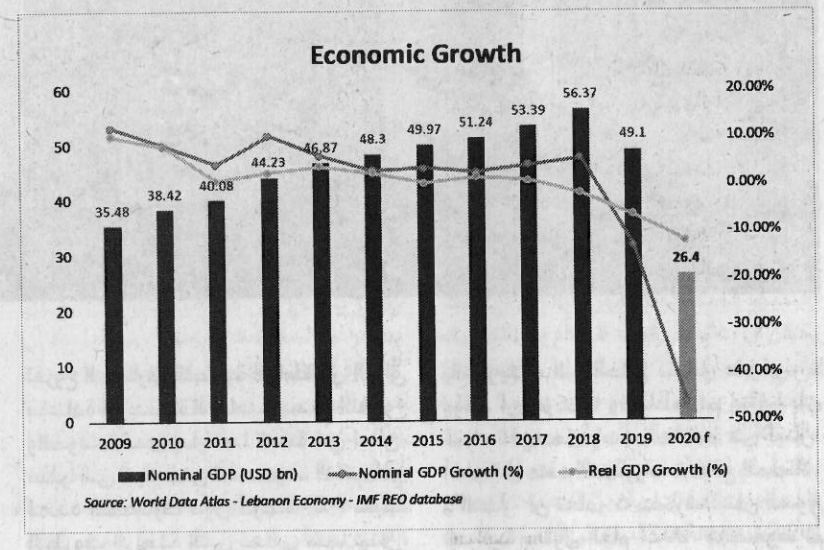

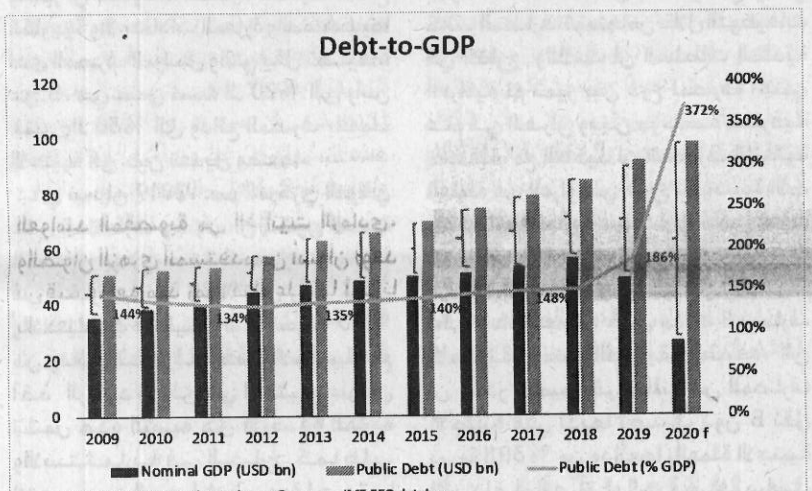

"النهار"

تقدم الدراسة مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والمالية الرئيسية التي تعكس المشاكل المالية والاقتصادية والاجتماعية الأساسية التي تواجهها البلاد. ويشمل ذلك مؤشرات النمو، والدين العام، ونسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، والعجز المالي وعجز الحساب الجاري، والاحتياط، وهيكلة الدين، والميزان التجاري، وسعر صرف العملة، والتضخم، والعلاقة القائمة بين هذه المؤشرات. وطرحت الدراسة خطة إصلاحية شاملة لمعالجة المشاكل المطروحة وضمان تعافٍ سريع وسلس. ففي حين أن الضائقة المالية التي يمر بها لبنان أدت إلى تراجع اقتصادي حاد في مختلف القطاعات، فإن وباء COVID-19 زاد من سوء توقعات الناتج المحلي الإجمالي بسبب توقف النشاط الاقتصادي بشكل كامل، الأمر الذي أعطى صورة قاتمة عن مؤشرات النمو في البلاد. وعلى مر عقود، لجأ لبنان إلى الدين العام لتمويل النفقات الحكومية العادية (مثل رواتب القطاع العام، وخدمة الدين، وتسديد الفوائد...) بدلاً من نفقات الاستثمار التي تهدف إلى تعزيز النشاطات الاقتصادية وتوليد الدخل (مثل البنية التحتية، والمشاريع، والإنتاج...).

هذا ويتفاوض لبنان حالياً مع صندوق النقد الدولي للحصول على التمويل الدولي، وهو أمر مطلوب بشدة للتعافي من الأزمة. وهنا يشترط الصندوق خفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي من 186% إلى 100% أكثر استدامة. ومع انكماش الناتج المحلي الإجمالي المتوقع بسبب الوضع الاقتصادي ووباء COVID-19، ستواجه الحكومة اللبنانية تحديات إضافية في خفض ديونها العامة لتلبية هذا الشرط، لاسيما بسبب عجزها المالي الضخم وعجزها في الحساب الجاري. وما زاد من تفاقم المشكلة هو تضاؤل احتياط العملات الأجنبية، الذي انخفض بشكل حاد منذ العام 2016، حيث تجاوز تدفق العملة إلى الخارج تدفقها إلى الداخل على نحو كبير. وفي ظل ضرورة ترك احتياط الذهب كحلٍّ أخير، تؤكد هذه الأرقام أن الحكومة ستواجه تحديات كبيرة في حماية المستهلك وقدرته الشرائية.

وفي ما يتعلق بهيكلة الدين، لفتت الدراسة إلى أن حوالى 60% من الدين العام مقوّم بالعملة المحلية، في حين أن النسبة المتبقية هي دين خارجي. ومن شأن هذه النسبة العالية من الديون الخارجية أن تثقل كاهل الحكومة خلال إجراء المفاوضات مع الدائنين. وتجدر الإشارة إلى أنّ المصارف المحلية تأتي على رأس لائحة الدائنين إذ استثمرت أكثر من 70% من أصولها الحالية في سندات الخزينة أو شهادات الإيداع لدى مصرف لبنان، بما أنّ هذه الاستثمارات تأتي بمعدلات فائدة عالية. وهكذا تكون المصارف قد زادت من فرص تعرضها للمخاطر بفعل تركيزها على هذه الاستثمارات ذات العائد المرتفع والمخاطر العالية، بدلاً من تنويع سنداتها التجارية. ونتيجة لذلك، تكبدت المصارف خسائر فادحة منذ أن أعلنت الحكومة عن تخلف لبنان عن سداد سندات الأوروبوند.

وتشدد الدراسة على أن الاضطرابات المالية والسياسية الأخيرة أدت إلى انخفاض سريع في قيمة الليرة اللبنانية في السوق الموازية بسبب تزايد الطلب على الدولار الأميركي مقابل انخفاض العرض. وبما أنّ معظم المنتجات في لبنان هي مستوردة، فقد ارتفعت الأسعار بشكل ملحوظ مع استمرار انخفاض الليرة مقابل الدولار، وكان المستهلك اللبناني هو من دفع الثمن. وبناءً على ما سبق، ثمة حلقة مفرغة في عجز الميزان التجاري، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة، وبالتالي إلى التضخم.

الخطة الاصلاحية

أما بالنسبة الى الخطة الاصلاحية الشاملة التي أقرتها الحكومة اللبنانية أخيرًا، فتعتبر الدراسة أنها تتضمن الخطوط العريضة للتدابير التصحيحية التي تفيد الاقتصاد اللبناني، شرط أن تُنفذ بحذافيرها. وتشمل هذه التدابير إعادة هيكلة الديون، وتوزيع الخسائر، وإعادة هيكلة القطاع المصرفي، وتعديلات الميزان التجاري، وتعويم سعر الصرف، ضمن أمور أخرى. فإعادة هيكلة الدين ستساعد الحكومة على خفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي من 186% في العام 2019 إلى 93.6% في العام 2020. أما بالنسبة إلى توزيع الخسائر، فستتبنى الحكومة سياسة خفض قيمة العملة وفقًا لمتطلبات صندوق النقد، وبالتالي خفض قيمة خسائرها الإجمالية. إلاّ أنّ هذه العملية ستؤدي إلى عواقب مالية وخيمة على مصرف لبنان والمصارف المحلية على السواء. لذلك، لحظت الخطة تدابير أساسية لإعادة هيكلة القطاع المصرفي ككل. ومع النقص الحالي في السيولة، يجب اعتماد ضوابط رسمية لرأس المال (capital control) للحفاظ، بشكل عادل، على الأوراق النقدية المتاحة. وفي الوقت عينه، ومع مباشرة القطاع المصرفي في توليد دخل إضافي من بدائل محددة، مثل تعزيز أسواق رأس المال وأقسام الاستثمار وإعادة الرسملة من خلال مجموعة من الأصول العامة (BOT)، سيتم تعزيز نظام السيولة وستُرفع تدريجاً القيود المفروضة على سحب الودائع.

وبصرف النظر عن التحول إلى سعر عائم وتعزيز القطاعات الإنتاجية، لا بد من تطبيق العديد من التدابير الأخرى من أجل تقليل عجز الميزان التجاري الحالي. وتشمل هذه الإجراءات زيادة الضرائب على السلع الكمالية المستوردة، وفرض إجراءات رقابة جمركية أكثر صرامة، والسعي إلى إبرام اتفاقات تجارية جديدة مع تفعيل الاتفاقات القائمة مع كبار المستوردين والمصدرين. لقد أثبت الوضع الراهن أن النموذج الاقتصادي الحالي في لبنان يتطلب تغييرات جذرية، إذ ينبغي تحفيز القطاعات الإنتاجية بطريقة تعزز الناتج المحلي الإجمالي وتقلل العجز التجاري. وفي نهاية المطاف، سيعتمد لبنان بشكل أقل على الواردات، وبالتالي سيتم خلق المزيد من فرص العمل وكبح معدل البطالة. كما يترتب على الحكومة وضع خطة واضحة للقضاء على العجز السنوي لـ"مؤسسة كهرباء لبنان" على المدى القصير وتعزيز إنتاجيتها على المدى الطويل. وتقول الدراسة صحيح أن تعويم سعر الصرف هو إجراء مؤلم ولكنه ضروري، لأن خفض قيمة العملة سيقلل الخسائر الإجمالية وقيمة الدين المرتفع، ويزيد الضغط على الواردات، ويعزز تصدير السلع والخدمات ويقلل العجز في الميزان التجاري، مع التشديد على أنه لا يمكن تحقيق الخطة الإصلاحية ما لم يعمل كل من القطاعين الخاص والعام جنباً إلى جنب للتعافي من الوضع الراهن.

لإفلاس بديلاً عن الإصلاح

ا الثانية الباب واسعاً لنقاشٍ وطني شامل. ولمّا كانت
قة للقطاع المصرفي ، المركزي والتجاري، ، فقد أعدَّت
ساهمتها من أجل تعافي لبنان المالي والاقتصادي.
" هذه خمسة توجّهات استراتيجية سنفصِّلها بعد
في خطة الحكومة التي تتمحور حول إفلاس القطاع
، وذلك من خلال تقدير حجمٍ مزعوم وهائل من الخسائر
هجي في تقديرها.
ى بين وزارة المالية وشركة لازار وصندوق النقد الدولي
فيض نسبة الدين العام على الناتج المحلّي الإجمالي الى
طة الحكوميّة أن الناتج سيكون بحدود 24 مليار دولار،
24 ملياراً ، أي تخفيضه بمقدار 68 مليار دولار. هذه
قيمة نفسها من رساميل المصارف، وبخاصة من ودائع
و 80% من هذه الأخيرة. يبقى أن الإقتطاع من الودائع
ي الخطة: وزارة المالية، شركة لازار وصندوق النقد

لخطة، من الضروري مساءَلة فرضية تصغير الناتج
ولار عام 2019 الى 24 ملياراً عام 2020 وبالموازاة
اب تالياً الى الاقتطاع (Haircut) وصولاً الى نسبة
سندوق النقد. وفي اعتقادنا، يصعب أن ينخفض
ر، ويصعب أن تتخطّى قيمة الدين العام 39 مليار
ف وأسعار اليوروبوندز، ما يجعل نسبة الدين الى الناتج
ّ إقتطاع على الرساميل وبخاصة على أموال المودعين.
بودائع الناس. فعلى الرغم من القيود التي اعتمدتها
ق الناس بودائعهم قائماً، وما زالت الفوائد عليها
فوعات الداخلية كاملاً. وللملاحظة، فقد استعمل
ة لشراء العقارات المبنيّة وغير المبنيّة؛ واستعملوها
ى المصارف؛ واستعملوها أخيراً للإدّخار النقدي بالليرة

ونقضها، ذلك أنها لا تُعالج جذور الأزمة التي تتمثّل
ى لإنتاجية الاقتصاد اللبناني وغياب النمو وفرص
ونهب مقدّرات البلد وإهدار إمكاناته؛ وثالثاً وأخيراً
وظائفها الأساسيّة لمصلحة قوىً سياسية طائفية
اتها وأدارت مؤسّساتها العامة بكفاءة متدنّية.
ات غير قابلٍ للاستمرار، ذهب واضعو خطة الحكومة
الدولة بشحطة قلم وفي يومٍ واحدٍ مقابل تحميلها
آخر، يقرّر واضعو الخطة بسهولة متناهية تصغير
ي ميزانيّات المصارف ومصرف لبنان، ما يبرّر وضع اليد
، بخمسة مصارف تتحكّم بملكيّتها وإداراتها بعض
و الخطّة في تبرير فعلتهم نقمة الناس المحقّة ضد
ضطرّت لوضع قيود على التحويلات إلى الخارج بعدما
ن بالعملات الأجنبية إلى مستوى دقيق يصعب معه
خاصةً بما يفوق حاجة لبنان نتيجة التهريب والتسرّب

اسات الخطيرة لخيار التخلّف عن السداد الداخلي بما
التخلّف عن السداد الخارجي والذي اعتمدته الحكومة
ّ رؤية اقتصادية تُخرج الاقتصاد من الركود.
تقرّر الخطة أن حجم الخسائر هو 241 ألف مليار ليرة
ولار (3500 ل.ل. للدولار الواحد). وتوزّع الخطّة هذا
ميزانية مصرف لبنان بقيمة 177 ألف مليار ليرة،
مصارف بقيمة 64 ألف مليار ليرة أي بنسبة 27%.
حماد جانب الالتزامات غالباً دون جانب الأصول.
ساب الخسائر، يتبيّن لنا أن مجملها لا يتعدّى فعلياً
واقع أن بإمكان المصارف أن تتعامل ضمن القواعد
ض موجوداتها نتيجة تدهور أسعار اليوروبوندز في
وضها للقطاع الخاص، وذلك بواسطة أموالها الخاصة
ها.
سائر القطاع المصرفي إلى ثلاثة أنواع من الأخطاء
في الخلط المتعمّد بين النقص في السيولة والملاءة.
ب في الخطّة على الالتزامات دون أيّ اعتبار لكامل
في ما يخصّ مصرف لبنان. أما الخطأ الثالث فيعود
ل قيمة الضمانات العينيّة المأخوذة مقابل محفظة
مكوَّنة. فليس بريئاً هذا الاستعجال في إعلان إفلاس
فعلاً ، يواجه لبنان أعتى وأعقد أزمة في تاريخه
ج من التوجّهات والسياسات التي فصّلتها "مساهمة

ادة هيكلة للدين العام تخفّف ما أمكن من
ن وعلى الاقتصاد ككلّ، وتتجنّب التوقف عن الدفع
، عودة الثقة والاستثمار. وتقدّر ورقة الجمعية الحاجة
ارات دولار سنوياً بدلاً من 28 ملياراً ذهبت إليها
، لئلاّ نقول السخرية.
نشاء صندوق(GDDF) يحفظ ملكية الدولة الكاملة
ص جزء من مداخيل هذا الصندوق لمصرف لبنان
ولة المقدَّرة بقيمة 40 مليار دولار. كما تقترح ورقة
الدولة لإعادة جدولة ديون المصارف لناحية إطالة
بحيث تتراجع نسبة الدين إلى الناتج من المستوى
ام 2030 دون أيّ اقتطاع (Haircut) على الديون

، فيرتكز إلى تصحيح مالي يَنتج فائضاً أولياً معقولاً
اتج بحيث لا ينعكس سلباً على الأوضاع الاجتماعية
شافاً. ويقترح لهذا الغرض إنشاء شبكة أمان اجتماعي
الإجمالي خلال كامل فترة التصحيح المالي.
نقدية قائمة على توحيد سعر الصرف